جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

المبحث الاول: اختيار مشكلة البحث.

المبحث الثاني: عنوان البحث القانوني.

المبحث الاول

اختيار مشكلة البحث

المطلب الاول: المقصود بمشكلة البحث.

المطلب الثاني: عوامل نجاح اختيار الإشكالية.

المطلب الثالث: دوافع اختيار مشكلة البحث.

المطلب الرابع: وقت اختيار إشكالية البحث.

المطلب الاول

المقصود بمشكلة البحث

مرحلة اختيار إشكالية البحث من أصعب المراحل التي يمر بها الباحث، وقد يكون تحديد إشكالية البحث أكثر صعوبة من إيجاد الحل القانوني لها، ويؤكد كثير من الكتاب قضاءهم أوقاتاً أطول وأصعب بكثير في اختيار مشكلات البحث، من إيجاد الحلول المناسبة لها.

والمقصود بمشكلة البحث، رغبة الباحث في تجاوز جهله بمسألة قانونية معينة، أو استجلاء غموض تجاه مسألة قانونية محددة، ما يولّد لديه نوعاً من القلق الفكري، يكون دافعاً له نحو التخلص من الحيرة التي نجمت عن تردد مشكلة في ذهن الباحث، فيوردها على شكل سؤال أو عدة أسئلة، يجيب عنها بأسلوب علمي خلال البحث.

لا يمكن قيام البحث العلمي، وتحديداً القانوني، من غير مشكلة علمية ينشد الباحث عن حل لها؛ لأن البحث العلمي ينصب على مشكلة علمية (Scientism Problem)، ولا تعني كلمة (المشكلة) مشكلة بالمعنى الفني الدقيق، بل يقصد بـ(المشكلة) العلمية: كل مسألة أو قضية أو مفهوم يحتاج إلى بحث وتمحيص عبر دراسة علمية أكاديمية، للوقوف على مقدماته، وتحديد عناصره، والخروج بنتائج علمية في إطار أكاديمي منهجي سليم.

وقد تكون إشكالية البحث ظاهرة أو سلوكاً غير مفسر يحتاج تفسيراً، هو من صميم عمل الباحث القانوني، وإذا كان الباحث في مرحلة الدراسات العليا، قد انتقل من مرحلة القراءة السطحية وجمع المعلومات عشوائياً، إلى مرحلة القراءة المعمقة القائمة على الفهم والتحليل والربط، وانتقل من استخدام المراجع العامة إلى المراجع المتخصصة، ومن مرحلة نقل المعلومة، إلى مرحلة تحليلها وتفسيرها ونقدها والربط بين المتشابهات منها، فأنه من هنا تبدأ مهمته في تشخيص عدد من المشكلات الدقيقة في الاختصاص، والتي يمكن البحث فيها بتركيز أكاديمي يتحول شيئاً فشيئاً نحو نقطة محددة تتبلور –في النهاية– مشكلة بحثية تحتاج دراسة أكاديمية، وكلما كان الباحث في قراءته عميقاً متفحصاً، كان حصوله على/ وإيجاده مشكلة قانونية أكثر دقة.

وتواجه الباحث في الدراسات القانونية تحديداً، جملة من المشاكل المستجدة والأمور الغامضة التي تحتاج بحثاً ومعالجة ودراسة وتحليلاً وتفسيراً، واستطلاعاً للاتجاهات والمؤشرات المؤثرة فيها، والمتأثرة بها؛ كونها تؤثر في حياة المجتمع أو جزء منه.

وكثيراً ما يعاني الباحث من قلق يتعلق بمشكلة البحث، يدفعه –أحياناً– إلى ترك الموضوع، ولكن في الحقيقة، هذا القلق أمر مهم في المشكلة البحثية؛ لأنه مرحلة متقدمة من التفكير الأكاديمي يساعد في تشخيص مشكلة فعلية، وبالتالي حلها وتجاوزها.

وحسن اختيار إشكالية البحث المحور الأساس في عمليه البحث الأكاديمي الناجح، ومدار نشاط الباحث، ومحل تفكير سنوات قادمة، وقد يكون قرين حياة الباحث كلها، متى استمر في نشاطه الفكري بالاتجاه ذاته لمشكلة البحث، ما يوجب على الباحث توخي الدقة في اختيار مشكلة بحثية تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع والفائدة، بحيث يكون الموضوع مستحقا للوقت والجهد الذي سيبذل فيه.

المطلب الثاني

عوامل نجاح اختيار الإشكالية

هناك جملة عوامل تساعد في نجاح اختيار وعرض وحلِّ إشكالية البحث، أبرزها:

1: اختيار إشكالية بحث جِديدة: بمعنى الحرص قدر الامكان ألاَّ تكون إشكالية البحث مطروقة سابقاً، بالشكل الذي لا يكون موضوعها قد أُشبع بحثاً، دون أنْ يعني ذلك، أنْ يكون الموضوع أصيلاً أو جديداً تماماً، بل قد تتمثل الأصالة في جدَّة منهجية البحث، وحداثة الاهداف العلمية التي ينشد الباحث الوصول اليها.

2: اختيار إشكالية بحث تنسجم ورغبة الباحث الشخصية: فكلما كانت الإشكالية تشكل اهتماماً خاصاً للباحث، كلما كان مقبلاً على البحث بشوق، وأكثر دقة وموضوعية في المعالجة، وكلما كان إحساسه بالمشكلة عالياً ورغبته في تقديم حل ناجع لها، كان ذلك عاملاً وحافزاً للتفكير المبدع والناجح في الوصول الى نتيجة علمية مهمة.

3: اختيار إشكالية بحث ذات أهمية علمية: يفترض اختيار البحث، في إشكالية ذات أهمية علمية وعملية واضحة، تعود بالفائدة على المجتمع أو على جزء منه، وإذا لم تكن المشكلة نافعةً وفق هذه الصيغة، فيفضل–عندئذ–البحث عن مشكلة أخرى لتناولها، لا سيما وأن الباحث سوف يعيش مع الموضوع طيلة مدة دراسته العليا، ما يعني وجوب أن يستغل وقته في البحث ضمن موضوع نافع.

4: اختيار إشكالية بحث محددَّة: بمعنى وجوب أنْ يكون الباحث قادراً على حصر إشكالية الدراسة وتحديدها بدقة، وهو ما يعرف بـ(نطاق البحث)، الذي يُذكر دائماً في مقدمة الدراسة، ويستتبع ذلك ضرورة ابتعاد الباحث–قدر الامكان–عن الكتابة في العناوين البراقة ذات النطاق الواسع، التي يعجز الباحث عن اتمام البحث فيها لاتساعها، فلا يمكن البحث–مثلا–في عنوان عام مثل (التبليغات القضائية)، (الأعمال التجارية)، (الوكالة)، (جريمة القتل)، فمثل هذه المواضيع عامة، وعناوينها فضفاضة، لا تتفق ومنهجية البحث الأكاديمي، لذا يجب الحرص على اختيار مشكلة صغيرة دقيقة من بين هذه الموضوعات، على أنْ يتعمق فيها الباحث، حتى يصل إلى حل للمشكلة.

5: اختيار إشكالية بحث ذات مصادر ومراجع كثيرة: ذلك أنَّ على الباحث عندما يختار إشكالية البحث ان يتأكد من توافر المصادر اللازمة في بحثه، إذ أنَّ شحة المصادر القانونية تربك البحث، وقد تؤدي إلى تغيير الموضوع أو تعديل جوهري فيه، وفقا للمصادر المتاحة.

ويتعلق بهذه النقطة، ضرورة الاطلاع على المصادر الأجنبية، لا سيما وأنَّ الدراسات القانونية المعاصرة تكثر باللغات الفرنسية والانجليزية والالمانية، فإن لم يكن الباحث متمكناً من إحدى هذه اللغات، فعليه الاستعانة بمترجم محترف، ليكون بحثته أكثر دقة وذا مصادر متنوعة.

7: اختيار إشكالية بحث يتوافر مشرف متخصص بها: إذ يفضل الكتابة مع مشرف مختص ذو قابلية وقدرة على الاشراف في موضوع البحث من الناحية العلمية، وأكثر ما يصدق ذلك في الأبحاث ذات البعد التقني والفني، مثل البحث في جرائم الكمبيوتر أو الحوادث الناشئة عن الآلات الصناعية الحديثة، لأنَّ المشرف المتخصص فنياً في موضوع البحث يساعد على النجاح البحثي أكاديمياً.

8: اختيار إشكالية بحث توافر لها الامكانيات اللوجستية: لأنَّ الدراسات القانونية مع انها لا تحتاج إلى مختبرات، إلاَّ أنها تحتاج–في كثير من الاحيان–إلى دراسات ميدانية أو مراجعات إلى جهات رسمية ودوائر حكومية، وغالباً ما تعمل هذه الدوائر والجهات الرسمية كالمحاكم والسجون والصلاحيات بشكل سري، لا يمكن إطلاع الجميع عليها، ممَّا يتطلب الحصول على موافقات رسمية للدخول إليها، والحصول على المعلومات بشأنها، وربما يحتاج الباحث توزيع أوراق الاستبيانات على المعنيين، أو يحتاج الحصول على وثائق قانونية تخص بحثه، كما في العلاقات بين دولتين أو الاطلاع على أحكام المحاكم الدستورية العليا، او على نصوص الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول، أو الاطلاع على أوليات أعمال مجلس النواب أو على إحصائيات معينة لأعداد الجرائم أو الظواهر موضوع البحث، وهذه لا يمكن الحصول عليها إلاَّ عن طريق إجراءات روتينية ومخاطبات رسمية معقدة.

أخيراً، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ النجاح في اختيار إشكالية البحث، يتلخص في على الإجابة عن عدة تساؤلات مهمة:

أيمكن أن تشكل المشكلة التي تم اختيارها للبحث بحثاً اكاديمياً؟

هل سبق بحث هذه المشكلة أم لا؟

أيمكن للبحث أنْ يأتي بجديد في موضوعه؟

هل تتناسب إمكانيات الباحث الذاتية والعلمية مع طبيعة ومضمون البحث؟

هل تتوافر المصادر والمراجع الخاصة بالبحث بشكل يساعد على الخروج ببحث ناجح؟

هل أنَّ الأستاذ المشرف من ذوي التخصص بالموضوع من الناحيتين الفنية والعلمية؟

أيرغب الباحث شخصياً بدراسة المشكلة؟

أيكفي ما تبقى من وقت الدراسة لمعالجة الموضوع؟

ما الفوائد العلمية والعملية التي يمكن جنيها من موضوع البحث؟

وفي ضوء الإجابة عن الأسئلة المتقدمة يمكن الإقدام على دراسة المشكلة وتحديد نطاقها، أو الاحجام عنها والعدول إلى غيرها.

المطلب الثالث

دوافع اختيار إشكالية البحث

تنقسم الدوافع الاساسية لاختيار إشكالية البحث على نوعين؛ دوافع شخصية، ودوافع موضوعية، ويُقصد بالدوافع الشخصية: تلك الدوافع المرتبطة بشخص الباحث وخبراته ومهاراته ومعارفه العلمية، في حين يقصد بالدوافع الموضوعية: الظروف الاجتماعية والفكرية والعملية التي تحيط بالباحث.

ويلعب اختيار إشكالية البحث من قبل الطالب، سواء اقترحها هو، أو اقترحها الأستاذ المشرف ولقيت قبولاً من الطالب، دوراً مهماً في نجاح البحث؛ إذ أنَّ رغبة الباحث وإعطاء الخيار له في تحديد المشكلة واختيارها، له مزايا كبيرة أقلها أنه يساعد الباحث في الدراسة والبحث وحل المشكلة محل الدراسة، لتوافقها مع رغباته وتوجهاته النفسية والعقلية، وهما أهم عناصر نجاح البحث الأكاديمي.

ولعلَّ أهم دوافع اختيار مشكلة البحث:

1: دافع للتجربة الذاتية: فقد يختار الباحث مشكلة معينة عن تجربة ذاتية مرَّت به، كأن يكون مرَّ بدعوى معينة، تبني، نفقة، ميراث، نسب، تخلية، دين، ...إلخ، ما يدفعه للبحث في مثل هذه المواضيع.

2: رغبة الباحث وميوله الشخصية: فقد يكون الباحث راغباً في دراسة مجال قانوني معين، بسبب رغبته فيه، كالقانون الجنائي، القانون المدني، القانون التجاري، إلخ، وهذا نابع من الرغبة والميل نحو موضوع معين، ربما بسبب سعة الاطلاع عليه، أو بسبب دراسته سابقاً ...إلخ.

3: الدافع العملي: فقد يكون طالب الدراسات العليا موظفاً أو عاملاً في ميدان محدد، ولديه الرغبة في أنْ يكتب بحثه في ميدان عمله، كما لو كان موظفاً في وزارة معينة فيكتب بحثاً قانونيا يتعلق باختصاص وزارته، وقد تكون خبرته السابقة في ميدان عمله دافعاً له للكتابة في مثل هذا الميدان.

4: دافع الشهرة والحصول على المال: يختار كثير من الباحثين مشاكل معاصرة بعناوين براقة بحثاً عن الشهرة والأرباح المادية التي تنجم عن بيع الأبحاث والمؤلفات التي تتبناها دور نشر تجارية، وقد يكون الدافع إلى البحث حبُّ الشهرة من خلال المشاركات البحثية الكثيرة في المؤتمرات والندوات.

5: دافع حلُّ المشكلات المعاصرة: فقد يلاحظ الباحث وجود أزمة، أو حصول متغيرات معينة في مكان محدد، أو بلد يعيش فيه، وربما وجود قضايا معينة تشغل الراي العام، ما يكون دافعاً له للبحث في هذه المشكلات، كما هو الحال في المشاكل الدستورية، مشاكل توزيع الثروات، مشاكل الاقاليم، مشاكل الفيدرالية، مشاكل الانتخابات، وما شابهها من مشاكل تدفع الباحث للدراسة فيها والبحث عن أسبابها والوصول إلى النتائج المترتبة عليها وإعطاء الحلول المناسبة لها.

المطلب الرابع

وقت اختيار إشكالية البحث

من الأسئلة المهمة التي تراود الباحثين: ما هو الوقت الذي يجب اختيار إشكالية البحث خلاله تمهيداً لجعلها موضوع البحث؟

والجواب على هذا السؤال بالنسبة للدراسة الاولية وبحوث التخرج أمر يسير؛ لأنَّ الطالب يختار موضوع بحث تخرجه منذ بداية العام الدراسي الأخير له في البكالوريوس، بالتنسيق مع أستاذه المشرف، لكن يدق الأمر بالنسبة لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، فهل يكون اختيار موضوع الرسالة أو الأطروحة أثناء السنة التحضيرية، أم عند انتهائها وبداية السنة الدراسية الثانية؟

الحقيقة، لا يوجد تحديد معين لوقت اختيار إشكالية البحث، تمهيداً لجعلها محور البحث وموضوعه، فهنالك من الباحثين مَنْ يختار الإشكالية أثناء السنة التحضيرية، ويبدأ بجمع المراجع وتحصيل

المعلومات عن الموضوع من ذلك الوقت، وهناك من ينتظر إكمال السنة التحضيرية، ثم يبدأ باختيار مشكلة البحث في موضوع معين، وفي كلتا الحالتين، المهم أن يكون الباحث راغباً في المشكلة متأكداً من وجود مصادر كافية لدراستها، مع مشرف أكاديمي مختص فنياً بشأنها، ويمكن الوصول بشأنها إلى أهداف علمية وعملية مفيدة وجديدة.

المبحث الثاني

عنوان البحث القانوني

عقب اختيار إشكالية البحث القانوني، لابدَّ للباحث من صياغة عنوان بحثه وفق مواصفات أكاديمية معينة، إذ يخضع هذا العنوان لعدة اعتبارات تدخل في تحديده وصياغة عباراته، وهو ما نراه في المطالب الآتية:

المطلب الاول: تحديد عنوان البحث.

المطلب الثاني: عبارات يجب استبعادها عند اختيار العنوان.

المطلب الثالث: تعديل عنوان البحث.

المطلب الاول

تحديد عنوان البحث

عنوان البحث، أول ما يطالعه المتلقي منه، لذا يتوجب أنْ يكون متناسباً–تماماً–مع محتوى البحث، ويعطي انطباعاً وافياً عن المضمون، كما يجب أنْ يكون دقيقاً وشاملاً ومختصراً، بالشكل الذي يعبِّر معه–بأحسن صيغة–عن مشكلة البحث.

والعنوان أول عناصر الجذب في الموضوع، والمرحلة الأولى لإبراز شخصية الباحث القانونية، ما يتطلب الاهتمام به، فيتناقش الباحث بشأنه مع أستاذه المشرف، لصياغته صياغة قانونية سليمة لغوياً، معبرة عن مضمون البحث موضوعياً، في ضوء عدَّة سمات، لعلَّ أبرزها:

1: أنْ يكون العنوان دقيقاً معبراً عن إشكالية البحث بوضوح.

2: أنْ يكون عنوان البحث جديداً مبتكراً قدر الإمكان.

3: أنْ يكون عنوان البحث شاملاً لكل محتوى البحث، متناسباً مع الإشكالية الرئيسة التي يتناولها.

4: أنْ يكون عنوان البحث مختصراً خالياً من الإطالة والتعقيد.

5: أنْ يكون العنوان جذاباً براقاً قدر الامكان.

6: أنْ يكون العنوان بعيداً عن العبارات الانشائية التي هي أقرب للإعلان التجاري منها إلى البحث الأكاديمي.

ويفضل أن يستشير الباحث، قبل تسجيل بحث بصيغته النهائية، الاساتذة من ذوي الاختصاص، وزملائه الطلبة من ذوي الخبرة والدراية في موضوع البحث، بشأن العنوان وصيغته الأخيرة ومدلولاته وأبعاده وتحديد افاقه، ما يجنب الباحث معناة تغيير العنوان أو تعديله مستقبلاً.

ودأبت الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة، على إصدار دوريات تتضمن عناوين الرسائل والأطاريح التي كتبت فيها، وبالتالي يسهل على الباحثين التأكد من عدم سبق الكتابة في الموضوع ذاته الذي يختاره.

المطلب الثاني

مواصفات العنوان الناجح

هناك عدة مواصفات يجب أن يحرص الباحث على توافرها عند اختيار عنوان بحثه، وأهمها:

1: ألَّا يكون العنوان عاماً: يجب أن يكون عنوان البحث دقيقاً خاصاً، لا عاماً فضفاضاً؛ إذ لا يمكن أنْ تكون المشكلات البحثية العامة مواضيعاً ناجحة لبحوث أكاديمية، فلا يمكن كتابة بحث أكاديمي، أو رسالة أو أطروحة في عنوان عام، مثل (عقد المقاولة)، (عقد البيع)، (جريمة السرقة)، (جريمة الاختلاس)، (جريمة القتل)، (مجلس الدولة)، (المحكمة الدستورية العليا)، فمثل هذه العناوين تكون فضفاضة، تفتقر إلى الخصوصية، وتتعدد المشكلات البحثية التي تتضمنها، فيجد الباحث نفسه تائهاً في البحث، فضلاً عن تناول المراجع العامة لمثل هذه المواضيع.

وعمل الباحث الأكاديمي يشبه تماماً مَن يريد حفر حفرة خلال وقت محدد، وفي مكان معين، فيستطيع تركيز جهده على نقطة محددة يصل فيها إلى العمق، كما يستطيع الحفر سطحياً على مساحة واسعة خلال المدة ذاتها، كذلك الأمر بالنسبة للباحث الأكاديمي، يستطيع البحث في مسألة معينة يتعمق فيها للقاع، أفضل من تناول الموضوع بشكل افقي واسع غير مجدٍ.

2: أنْ يعبِّر العنوان عن نطاق محدد للبحث: إذ يجب أنْ يعبِّر عنوان البحث عن نطاق المشكلة بشكل محدد، ويعكس خصوصية البحث ودقته، وبالتالي فإنَّ العناوين الفضفاضة غير محددة النطاق، لا تصلح لأن تكون بحثاً أكاديمياً، مثل اختيار عناوين على غرار (الحماية القانونية للإنسان)، (الحماية القانونية للموظف)، (الحماية القانونية للموظف)، (الحماية القانونية للعامل)، فلم تعد مثل هذه العناوين مقبولة أكاديمياً، والأفضل تحديد نطاق البحث فيها بدقة، كما لا يمكن القبول مثلاً بعناوين عامة مثل (مسؤولية الطبيب)، (مسؤولية المهندس)، (مسؤولية المقاول)، (مسؤولية المحامي)، بل يجب تحديد العنوان بأحد أوجه المسؤولية القانونية، مثل (المسؤولية الجنائية للطبيب)، (المسؤولية المدنية للطبيب)، (المسؤولية التأديبية للطبيب)، كذلك لا يمكن قبول عنوان لا يعبِّؤ بدقة عن حجم مشكلة البحث كلها، مثل (بعض آثار عقد كذا)، (أهم العقوبات المترتبة على جريمة كذا)، لأنَّ مثل هذه العناوين غير المحدَّدة وغير الشاملة ليست مقبولة في البحوث الأكاديمية.

3: ألَّا يخرج العنوان عن الإطار القانوني: تقتضي الدراسات المتخصِّصة، ومنها الدراسات القانونية، تقييد العنوان بإطار التخصص، وعدم تعديه إلى علوم أخرى خارجة عن التخصص الدقيق، ولو كانت ذات صلة بهذا التخصص، فلا يقبل في الدراسات القانونية، البحث في (الآثار الاجتماعية لظاهرة التسول)، (الجوانب الاقتصادية لجرائم تهريب المخدرات)، (الآثار العشائرية لجرائم القتل العمد)، (القيود المجتمعية على عقود الايجار)، (الآثار النفسية لظاهرة التسول)، المشاكل الاقتصادية في عقد العمل)، فهذه–كلها–موضوعات تخرج عن الإطار القانوني، إلى الإطار الاجتماعي والعشائري والنفسي والاقتصادي، وبالتالي لا يمكن قبولها دراسة قانونية متخصصة. 4: ألاَّ يكون العنوان مطولاً: لأن العناوين الواسعة التي تتضمن شرحاً مطولاً، لا تصلح أنْ تكون عناويناً لبحوث قانونية أو رسائل جامعية، لعدم تحديد إشكالية البحث في العنوان بوضوح، فلا يمكن كتابة بحث بعنوان (شرح قانون العقوبات)، (شرح أحكام قانون العمل)، (المبادئ العامة في القانون المدني) وأمثال ذلك؛ لأنَّ مثل هذه الشروحات، وإنْ كانت تصلح كمؤلفات وكتب، إلاَّ أنها لا تصلح كبحوث أكاديمية، فهي لا تقف على مشكلة بحثية محددة، ولا تضيف جديداً للباحث أو للمجتمع، ناهيك عن الكتب والمؤلفات الكثيرة التي كتبت في كل موضوع منها.

5: ألاَّ يكون العنوان ضيقاً: قد يجد الباحث أنَّ نطاق مشكلة البحث، ضيق إلى الحدِّ الذي لا يصلح معه أنْ يكون رسالة جامعية أو بحثاً اكاديمياً، بعدد متعارف عليه من الصفحات، وبالتالي يصلح مثل هذا الموضوع أنْ يكون مقالاً صحافياً، أو ورقة عمل علمية يمكن المساهمة بها في ندوة متخصصة، أو قد يكون مداخلة في مؤتمر علمي، أما كرسالة جامعية أو بحث أكاديمي فلا يصلح بسبب ضيقه ومحدودية حجمه.

6: ألاَّ يكون العنوان عديم الجدوى: الكثير من الموضوعات القانونية عديمة الجدوى التطبيقية في الميزان القانوني، رغم دقتها أحياناً، لكنها تنعدم من ورائها الفائدة العملية، أو تكون الفائدة من ورائها ضئيلة غير ذات أهمية، أما لأنها موضوعات مستهلكة أشبعت بحثاً، أو لأنها لم يعد لها ذلك البعد القانوني العملي المهم.

7: ألاَّ يصاغ العنوان على شكل أسئلة: فلا يجوز صياغة عنوان البحث أو الدراسة على شكل سؤال، مثل (من له الحق في إقامة الدعوى المدنية)، (من هم المحظور عليهم العمل الحر)، (ما هي حالات أداء الشهادة)، وأمثال ذلك، وإنما يجب صياغتها صياغة أخرى من غير سؤال، بصيغة الاخبار، مثل (الحق في اقامة الدعوى المدنية)، (الممنوعون من العمل الحر)، (حالات أداء الشهادة).

8: ألاَّ يصاغ العنوان على شكل مقالة: لابدَّ من صياغة عنوان البحث صياغة دقيقة لغوياً، تعكس مضمون المشكلة القانونية، وتجنب العناوين التي تصلح للمقالات الصحافية، التي لا تصلح للبحوث والرسائل الجامعية، مثل: (الحق في الحصول على العمل)، (صلاحية الاعدام كعقوبة جزائية)، (مكافحة التسول بين الواقع والطموح)، وأمثالها، وهذه يجب إعادة صياغتها بطريقة أكاديمية، مثل: (عقوبة الاعدام ودورها في تحقيق العدالة الجنائية)، (حق الانسان في العمل)، (النظام القانوني لمكافحة جريمة التسول) ...إلخ.

9: تجنب العبارات الزائدة في عنوان البحث: يجب أن يكون العنوان مختصراً غير مملٍّ، ويحتوي في الوقت ذاته، أهم المفردات المعبرة عن إشكالية البحث، فيمكن بدلاً من القول (نظرية الضرورة وأثرها في المسؤولية الجزائية في قوانين العقوبات المقارنة)، القول (نظرية الضرورة وأثرها في المسؤولية الجزائية دراسة مقارنة).

المطلب الثالث

تعديل عنوان البحث

قد يصعب تحديد وصياغة عنوان البحث بشكله النهائي منذ البداية؛ لأن التحديد الدقيق للعنوان يعتمد على مدى وضوح الرؤية العلمية لدى الباحث بشأن موضوع بحثه، وهذه غالباً ما تكون غير محددة الملامح عند بداية البحث، الذي يكون–في البدايات–فكرة عامة وشعوراً فضفاضاً بالمشكلة، وبالتالي لا يوجد مانع أكاديمي من تعديل عنوان البحث في ضوء النتائج التي يتوصل إليها الباحث، ولو تكرر ذلك التعديل، فمع مرور الوقت، يقف الباحث على العديد من المعلومات والجوانب البحثية التي توجب إعادة النظر في إشكالية البحث ونطاقه، ما يجد معه الباحث أنَّ من الأفضل تعديل العنوان بصيغة أخرى أكثر استقامة مع المضمون، مثل البحث في (فلسفة العقاب)، وقد يجد الباحث بمرور الزمن أفضلية ودقة تعديل العنوان إلى (وظيفة العقاب)، كونه أكثر اتساقاً مع المنهج القانوني، وأكثر اتفاقاً مع لغة القانون، وقد يعدل الباحث موضوع بحثه من (الحماية القانونية للمال العام) إلى (الحماية الجزائية للمال العام) مثلاً، أو تعديل عنوان البحث من الخصوص الى العموم حينما يكون موضوع البحث ضيقا لا يصلح لبحث أكاديمي أو رسالة جامعية.